مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد الثالث ـ جوان 2015

OEB Univ.

الأمن والتحول في المرجعيات والقيم: من المنظور الواقعي إلى الأمننة

أ. عبد الرفيق كشوط
جامعة جيجل– الجزائر–

ملخص

إن التحول في مرجعيا
ناتجا عن التحول في
وإدراكاتها التي اثرت وماز
ومرجعياته وقبالتحصن
وحمايتها ضد هذه التهدي
الانتقال المتدرج من ه
مفهوم المخاطر وهو ما
بصورة موسعة ومستمرة
كان ذلك

Abstract:

This shift in the terms of reference and the values of security was the result of a shift in the nature of the threats and its realization that have affected and still affect the security and its terms of reference and value to be fortified and protected against these threats, which means moving stepwise from the concept of threat to the concept of risk and is what will be put changes are extensive and continuous security concept whether it be an objective or self.

مقدمة:

عرف مفهوم الأمن عدة تطورات جوهرية انطلاقا من التطورات التي لحقت بموضوعاته ومرجعياته(*) ومن هذا المنطلق سنحاول التركيز على أهم التطورات التي مست هذا المفهوم بالتركيز على أهم المرجعيات التي تحدد المفهوم وتكشف عن اصطلاحه التركيبي، وقد ارتأينا أن نسوق تعريف "ولفرز" على أساس أنه يؤسس لأرضية المقال من جهة ويقود للبحث عن المرجعيات والقيم التي أشار إليها سياق هذا التعريف.

عرّف الأستاذ "ولفرز": "الأمن موضوعيا بأنه يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم".(1)

من خلال هذا ارتأينا طرح ثلاث أسئلة محورية، الأول متعلق بماهية القيم المركزية التي يتعين حمايتها، هل هي بقاء الدولة، أم الاستقلال الوطني والوحدة الترابية، أم الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية الحريات الأساسية؟ أما الثاني: فمتعلق بالأمن ووحدته المرجعية، هل هي الدولة – الأمة- أم المجتمع أم الفرد الإنساني؟ الثالث: متعلق بالتهديدات التي يتعين على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها منها لضمان بقائها؟ هل هذه التهديدات موجودة موضوعيا أم ذاتيا؟ وهل هي عسكرية أم غير عسكرية؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ستختلف باختلاف المقاربات التي تعرضت لهذا الموضوع، ويمكن حصرها في تصورين هامين، التصور الواقعي التقليدي للأمن الذي يتخذ من الدولة الوحدة المرجعية الأساسية للأمن والثاني: نقدي ذو النظرة البنيوية تبنى نظرة موسعة يقول بوجود وحدات مرجعية أخرى غير الدولة ومركزة في المجتمع والفرد ومن ثمة الحديث عن قيم أخرى وهو ما يفسح لنا المجال للحديث عن مرجعيات الأمن في المنظور الواقعي ومرجعيات الأمن في المنظور البنيوي ما بعد التقليدي.

ولمعالجة هذه النقطة قمنا بطرح الإشكالية التالية:

عبر أي إطار منهجي ونظري يمكن تتبع التحول العميق الذي لحق بمفهوم الآمن؟

تُتناول من خلال المحاور التالية:

(*)- المرجعية: هي وحدة التحليل المعتمدة التي تتخذ في التحليل، أي المنطلق الذي من خلاله يمكن أن نكشف عن الاصطلاح التركيبي للأمن: مثل الأمن الإنساني الأمن المجتمعي الأمن البيئي...الخ.

(1)- عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية، العدد، 160، ص56.

- التصور الواقعي الكلاسيكي - التقليدي - للأمن.
- مرجعيات الأمن في المنظور البنيوي ما بعد التقليدي.
- الأمننة كمفهوم أكثر اتساعا للأمن وقضاياه.

وهي المحاور التي سنحاول التفصيل فيها من خلال هذا المقال.

1- التصور الواقعي الكلاسيكي- التقليدي – للأمن:

يلخص التصور الواقعي نظرته للأمن في الدولة كأهم وحدة مرجعية وأهم القيم التي يتعين المحافظة عليه، ويعتبر الواقعيون في هذا الإطار أن الهدف الأساس الذي تسعى إليه الدول هو البقاء كقيمة يتعين الوصول إليها، حيث يستند الواقعيون في هذا على مرجعيات الفكر الواقعي مثل "هوبز" الذي يعتبر في "حال الطبيعة" أن كل وحدة سياسية تسعى للبقاء وتتحصن ضد أي خطر يتهددها، وعليه يتأسس الأمن بناءا على القوة التي تتمتع بها كل وحدة سياسية لحماية وجودها أو بقاءها، وبالنسبة لهذا المنظور تعتبر الدولة القومية هي الفاعل المركزي إن لم تكن الوحيد في السياسة الدولية، والتي يجب عليها الحفاظ على وجودها (أمن الحدود، السيادة، والاستقرار) ضد أي تهديد عسكري خارجي باستخدام القوة العسكرية لتحقيق هذا الأمن.[2]

من هنا يمكن التركيز على نقطة أساسية في هذا الصدد متمثلة بالأساس في أن المنظور الواقعي للأمن قد اختزل وحصر القضية الأمنية للدولة في قضية حماية ودفاع، بل والأكثر من ذلك أردف الأمن بالدفاع حتى يعتقد أن الأمن هو نفسه الدفاع، كما جعل هذا التصور أيضا من الأمن موضوعا محوريا وأساسيا في الدراسات الأمنية والإستراتيجية، وبالتالي تم التعامل وتناول هذا المصطلح كموضوع متعلق بالخبرة الميدانية الواقعية أكثر من كونه مفهوما نظريا.[3]

نقطة أساسية مهمة في الطرح الواقعي للأمن هي بنية النظام العالمي التي تتسم بالفوضوية المرادفة لحالة الحرب، فمثلا الأستاذ " كينيت والتر " يرى أن حالة الفوضى التي تشوب النظام العالمي، والتي تعني غياب حكومة مركزية عليا هي مرتبطة بحدوث العنف، ذلك أن الاستخدام المتعاقب للقوة في العلاقات الدولية (بين الدول) راجع إلى البحث عن قيمة البقاء والأمن وعليه يتحول الأمن في هذه الحالة إلى غاية عليا وأسمى في النظام الفوضوي.[4]

([2]) -Helga Haftendorn, "The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security," International Studies Quarterly (1991) 35.

([3])- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 57.

([4]) -Ibid.

ومن ثمة فإن أجندة العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول هي أجندة محددة وثابتة، بمعنى أنها تتميز بترتيب محدد للقضايا، أساسه الأول هيمنة أولوية قضية الأمن القومي طبعا بمعناه العسكري وهذا راجع بالتأكيد لحالة الفوضى الدولية التي تستدعي التأكيد على الأداة العسكرية كأداة مركزية لحماية الأمن، ومنه ينطبع الأمن القومي بطابع عسكري واضح.[5]

لقد كانت الرؤية الواقعية للأمن رؤية فكرية جيدة أثرت تأثيرا جوهريا على الدراسات الأمنية من باب أنها دفعت إلى إنتاج مقاربات جديدة للأمن خارج المنظور الكلاسيكي له؛ حيث اهتمت هذه المقاربات والدراسات بجوانب أخرى للأمن خاصة منها الاعتماد المتبادل لعلاقات الأمن (الأمن الداخلي وعلاقته بالخارجي، مختلف أبعاده وعلاقاتها فيما بينها) هذا من جهة، ثم عرضها بديلا لنموذج الصراع والفوضى الدولية من أجل القوة والأمن كوسيلة لتفسير ديناميكية السياسة الدولية من جهة أخرى[6]، دون أن ننسى أنها حاولت تقديم نظرة موسعة للأمن تراعي إدخال التهديدات الجديدة غير العسكرية للأمن، إلى جانب الأبعاد الأخرى للأمن (القيم الوطنية، الوحدة الترابية، الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية والسكانية....إلخ).

إلا أنه توجب انتظار نهاية الحرب الباردة لتعميم هذه النظرة الموسعة للأمن وذلك باتساعه من مجرد مفهوم عسكري بحث أساسه الردع من خلال القوة العسكرية ليصبح مفهوما مجتمعيا شاملا، يشمل التنمية الاقتصادية والعدالة التوزيعية وغيرها، وهو ما يقودنا للحديث عن المحور الثاني من هذا المقال.[7]

2- المنظور البنيوي للأمن أو الأمن الاجتماعي والإنساني:

مهدت تحليلات الأستاذ "باري بوزان" بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة (اقتصادية، بيئية، سكانية، هوياتية)، وذلك بإدخال موضوعات مرجعية جديدة أو وحدات تحليل جديدة غير الدولة، مثل الإقليمي المحلي، المجتمع، الأمة، الجماعة الفرد، لأن تكون حلقة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن تحت إشراف مدرسة كوبنهاجن[8]. لذلك فإن

([5]) -Ibid,

([6])- Edward A. Kolodziej, "Renaissance in Security Studies? Caveat Lector!" International Studies Quarterly (1992) 36.

(7)- Bruce Russet et Taylor Arnold, "Security Dialogue :Who Talks, and Who's Listening? Networks of International Security Studies", Dépertent of Political Science & Department of Statistics, Yale University, New Haven, CT, USA

(8)- Edward A. Kolodziej, "Renaissance in Security Studies? Caveat Lector!" International Studies Quarterly (1992) 36.

الحديث عن الأمن الاجتماعي يقتضي بالضرورة الحديث عن إسهامات مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية التي أسهمت في تطوير مفهوم الأمن الاجتماعي الذي يشكل قطيعة مع الدراسات التقليدية، حيث افترضت هذه المدرسة "مدلولا" أو مرجعية جديدة للأمن بعدما بنت على إسهامات "باري بوزان" ثم طورته لتشكل هذه التحليلات قطيعة من التحليلات المركزية – الدولاتية؛ أي الاختلاف بين هذه المدرسة وباري بوزان حول مكانة الدولة في تحليلها لمسألة الأمن.[9]

ترى هذه المدرسة إذا، الذي يعد الأستاذ "ويفر" أحد أقطابها، أنه بفعل العديد من الظواهر (كالعولمة الظواهر العابرة للحدود، تدفقات الهجرة الاستيراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية.... إلخ) يصبح المجتمع مهدد أكثر من الدولة، هذه الأخيرة التي تغيرت وظائفها دون مراجعة لسيادتها فيما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف هذه الظواهر المتقاطعة وبالتالي من الآن فصاعدا فإن الخوف المرتبط بانعدام الأمن يكون ناتج عن التهديد بضياع القيم الثقافية للمجتمع وهو ما يشغل الأفراد أكثر من الدولة وعليه فإن الأمن الاجتماعي يكون مرادف للبقاء الهوياتي وهو ما يعني ضرورة التميز بين "نحن" و"هم" أي أن كل ما يشكل تهديدا وجوديا لبقاء "نحن" (أمة، عرق، جماعة دينية) يعتبر قضية أمنية، وهنا يمكن أن نميز أكثر بين التصور الواقعي للأمن الذي طوره "بوزان"[10] والتصور الذي قالت به مدرسة كوبنهاجن، من حيث أن الأول يعنى أو يهتم بالسيادة وبقاء النظام، والثاني يخص الهوية وبقاء المجتمع بتركيزه على الأمن الهوياتي ومن هنا يتضح بجلاء أن هذه المدرسة قد نقلت الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى المجتمع، وعليه نرى أن أهم التحولات التي لحقت بالأمن هي الانتقال من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء المجتمعات.[11]

ولكن من الضروري التنبيه، حسب هذه المدرسة إلى نقطة أساسية جدا فيما يخص التهديدات؛ هذه الأخيرة لا تأتي في عالم اليوم من القوات المسلحة للدول وإنما من الركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي وندرة الموارد، الإرهاب، الجريمة والأمراض، وعليه تعتبر المقاربة النقدية للأمن الدولة عائقا أمام أمن الأفراد بحكم السياسة التي تتبعها، أي قد تكون الدولة آمنة بينما لا ينعم أفرادها

([9]) -Ibid.

(10) -Barry Buzan et Lene Hansen, "The évolution of International Security studies", United States of America by Cambridge University Press, New York, p 212.

([11]) -Barry Buzan, Ole Waever, and Jaap de Wilde (eds) Security: A New Framework For Analysis, Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1998.

بالأمن، مشكلة بذلك مصدرا لتهديد أمنهم، ومنه تطرح هذه المقاربة إشكالية تشابك العلاقة الأمنية بين الدول والأفراد في شكل جماعات.[12]

الأمن الإنساني: الفرد كوحدة مرجعية للأمن.

نتيجة لجملة من التحولات العالمية، خاصة انتشار الصراعات داخل الدول وعولمة بعض المشاكل (البيئة، الفقر،الأوبئة) والتي تعد أنماطا جديدة من التهديدات غير العسكرية استحال مواجهتها بالأدوات العسكرية وإن مست الجانب العسكري؛ هذه التهديدات تطرق لها تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وهو بهذا يكون أول من نظر "لمفهوم الأمن الإنساني" وأدخله بقوة في الدراسات الأمنية[13]. وقد ركز هذا التقرير على ضرورة الانتقال العميق من التفكير من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني؛ ذلك أن الانشغالات الشرعية للناس والأفراد قد أهملت بالحث عن أمن الدولة، هذه الانشغالات تقي الجماعة من تهديدات الأوبئة والمجاعة والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي، والقمع السياسي والأخطار البيئية، وبالتالي فإن الشعور باللأمن مصدره هموم الحياة اليومية أكثر من الخوف من تهديد المحرقة النووية؛ وعليه فالأمن الإنساني لا يتحقق بالأسلحة وإنما بحياة الإنسان وكرامته، من هنا يمكن تعريف الأمن الإنساني من خلال مكونين أساسين: فهو يعني أولا الأمان من التهديدات المزمنة مثل المجاعة والأوبئة وثانيا: الحماية من انقطاع مؤد أو ضار في أنماط الحياة اليومية أي "الحرية من الخوف والحرية من الحاجة".[14]

باختصار فإن الأمن الإنساني ليس دفاعيا ولن يحقق بوسائل عسكرية بمعنى الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة كما أنه يتميز بشموليته (اقتصادي، غذائي، صحي، بيئي، اجتماعي).

ورغم الارتباط العميق بين الأمن الإنساني وأمن الدول، إلا أن الثاني لا يمكن أن يحقق الأول، إضافة إلى أن الأمن الإنساني لا يحل محمل الأمن القومي للدولة، هذا الأخير الذي يعتبر وسيلة ضمان أمن الأفراد.

3- الأمننة كمفهوم أكثر اتساعا للأمن وقضاياه.

إن الحديث عن الأمننة لا يمكن فصله عن ما جاءت به مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية البنائية، والتي أوضحت كيف أن قضية ما تصبح مشكلة أمنية أي إضفاء المنظور الأمني على كل القضايا وذلك عن طريق خطاب سياسي اجتماعي؛

(12) -Ibid .

(13) -Keith Krause and Michael C. Williams, eds. Critical Security Studies, Minneapolis, Minnesota: University of Minnesota Press, 1997.

(14)- Ibid.

إذ يتم تقديم رهان ما سواء كان اجتماعيا أو سياسيا أو اقتصاديا على انه يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن وبالتالي يحصل على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الأخرى التي لا تحصل إلاّ على معالجة روتينية.[15]

وبالتالي فإن وصف أو اتخاذ قضية ما من قبل النخب على أنها مشكلة أمنية يعطيها الصدارة في المعالجة الاستثنائية ووفق آليات تتجاوز التعامل الروتيني، و بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن فإن الأمن ليس واقعا موضوعيا كما يتصوره الطرح التقليدي – وإنما بناء اجتماعي ذاتيا، كما أنها تصور التهديدات دانيا لا موضوعيا فحسبها أيضا أن التهديدات الموضوعية قليلة جدا، وذلك من باب أن أي قضية قد تصبح مشكلة أمن عندما تعتبرها النخب كذلك، هذا البعد التوظيفي للأمن يعد أيضا من بين الإسهامات الكبرى لمدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية النقدية والمقصود بالبعد التوظيفي للأمن هو اتخاذ قضية ما وتحويلها إلى مشكلة أمنية ثم التصرف وفقا لما تقتضيه طريقة التعامل مع هذه المشكلة أي شرعنة استخدام وسائل استثنائية لم تكن مسموحة من قبل.[16]

مثال: متاجرة إدارة "بوش الابن" بالخوف بقصد حشد الدعم السياسي الداخلي والخارجي، في قضية الإرهاب الدولي.

وهنا يمكن الإشارة إلى النقطة الأساسية في هذا المحور والمتعلق بالتحول في مرجعيات وقيم الأمن ففي التصور الواقعي كانت الدولة هي الوحدة المرجعية وقيمتها المهددة هي بقاء النظام وفي الأمن الاجتماعي كان المجتمع هو الوحدة المرجعية وقيمته المهددة هي الهوية وفي الأمن الإنساني كان الفرد هو الوحدة المرجعية وقيمته المهددة هي الحرية والكرامة الإنسانية بينما في الأمننة فالوحدة المرجعية فيها تكمن ذاتيا لا موضوعيا أي حسب ما تدركه وتصفه النخب، فأي قضية ما قد تتحول إلى وحدة مرجعية، فقد تكون الهجرة مشكلة أمنية وقد تكون التنمية مشكلة أمنية وقد يكون الإرهاب وقد يكون وجود الدولة حتى مشكلة أمنية أي حسب نظرة وتقدير النخب وقدرتها على تصوير قضية ما على أنها مشكلة أمنية، أي أن تحول هذه القضية إلى مرجعية لتحليل المسائل الأمنية.[17]

وعلى الرغم من القوة الكامنة الأمننة في تعزيز أمن الأفراد، فمن الضروري أن يوضع في الاعتبار أن فرض عمليات أمنية مفرطة وغير مدروسة يمكن أن يؤدي

([15])- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص56.

([16])- REPORT on WORKING GROUP 5 :Non-military Threats to Security, th57 Pugwash Annual Conference Prospects for Disarmament, Dialogue and Cooperation: Stability in the Mediterranean Region Bari, Italy, 21-26 October 2007.

(17)- Ibid.

إلى تحول هذه العملية التصورية إلى مشكلة أمنية بحد ذاتها وتحول إلى مصدر تهديد يهدد أمن الأفراد والدولة من باب توجيه اهتمامات الدولة والأفراد إلى مشكلات فرعية ثانوية وصرفها عن المشكلات الحقيقية، ضف إلى ذلك أنها تؤذي إلى تراجع المعالجة السياسية وخلق حلول عسكرية للمشاكل السياسية والاجتماعية من قبل النخب المسؤولة عن الأمن وشهدنا سوء استخدام مفهوم الأمننة مثلا في تعامل الإتحاد الأوروبي مع الهجرة عبر تصوير هذه القضية على أنها مشكلة أمنية تهدد الإتحاد الأوروبي، ومن ثمة محاولة إيجاد حلول لها عبر آليات عسكرية، بيد أنها تفرض إيجاد حلول ذات طبيعة إنسانية.

الخاتمة:

وختاما يمكن القول أن هذا التحول في مرجعيات وقيم الأمن كان ناتجا عن التحول في طبيعة التهديدات وإدراكاتها التي أثرت ومازالت تؤثر في الأمن ومرجعياته وقيمته التي يتعين التحصن وحمايتها ضد هذه التهديدات، وهو ما يعني الانتقال المتدرج من مفهوم التهديد إلى مفهوم المخاطر وهو ما سيطرح تغييرات بصورة موسعة ومستمرة لمفهوم الأمن سواء كان ذلك موضوعيا أو ذاتيا.

قائمة المراجع:

1/ اللغة العربية:

1- عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية، العدد، 160.

2/ اللغة الانجليزية:

1- Helga Haftendorn, "The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security," International Studies Quarterly (1991) 35.

2- Edward A. Kolodziej, "Renaissance in Security Studies? Caveat Lector!" International Studies Quarterly (1992)

3- Bruce Russet et Taylor Arnold, "Security Dialogue : Who Talks, and Who's Listening? Networks of International Security Studies", Dépertent of Political Science & Department of Statistics, Yale University, New Haven, CT, USA

4- Barry Buzan et Lene Hansen, "The évolution of International Security studies", United States of America by Cambridge University Press, New York, p 212.

5- Barry Buzan, Ole Waever, and Jaap de Wilde (eds) Security: A New Framework For Analysis, Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1998.
6- Keith Krause and Michael C. Williams, eds. Critical Security Studies, Minneapolis, Minnesota: University of Minnesota Press, 1997.
7- Report on Worning Group 5: Non-military Threats to Security, th57 Pugwash Annual Conference Prospects for Disarmament, Dialogue and Cooperation: Stability in the Mediterranean Region Bari, Italy, 21-26 October 2007